بوجه خاص ضرورة التزام اقصى حد من المرونة في الاجراءات المتبعة في اعداد وتنفيذ المساعدة الاقتصادية والمالية التي تقدّم لذلك البلد ؛

٣ — وترجو الأمين العام ان يرفع تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، عن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ أعلاه .

الجلسة العامة ٢٣٢٣
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤٠ (د — ٢٩) — المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للاقاليم التي لا تزال تحت السيطرة البرتغالية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، والى قرارها ٣١١٨ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى سائر قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتصلة بالموضوع ،

واذ ترحب بارتياح بالتوقيع في لوساكا في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٤ على الاتفاق بين جبهة تحرير موزامبيق وحكومة البرتغال بشان انشاء حكومة انتقالية في موزامبيق للسير بالاقليم الى الاستقلال في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ ،

واذ تحيط علما باعلان حكومة البرتغال قبولها الالتزامات المترتبة عليها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة المتصلة بالموضوع والقاضية بالاعتراف بحق جميع الشعوب التي لا تزال تحت سيطرتها في تقرير المصير والاستقلال ، وبالعهد الذى قطعته الحكومة البرتغالية على نفسها بالتعاون في عمل الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة ،

واقتناعا منها بأن الحاجة ماسة الى قيام المنظمات المختصة التابعة للامم المتحدة بوضع برامج ومشاريع محددة ذات طابع اقتصادى وتقني ومالي بهدف مساعدة الدول حديثة الاستقلال في جهودها لاعادة البناء وللانماء الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ،

واقتناعا راسخا منها بأن هذه المساعدة هي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ككل ، وبأنها تشكل امتدادا طبيعيا للجهود التي تبذلها الامم المتحدة تأييدا لاستقلال البلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ ترى أن حصول الاقاليم الافريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية على الاستقلال تم وسيتم في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة ،

١ - تدعو جميع الدول الاعضاء ، وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو ، وجميع منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي ولا سيما المؤسسات المالية الدولية ، الى أن تتخذ بصورة عاجلة ، بالتشاور مع حركات التحرر القومي ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، في الاقاليم التي لا تزال تحت السيطرة البرتغالية ، كل التدابير اللازمة لوضع برامج ومشاريع محددة للمساعدة الاقتصادية والتقنية والمالية يجرى تنفيذها فور بلوغ هذه الاقاليم الاستقلال الكامل ، واضعة في اعتبارها بوجه خاص ضرورة التزام اقصى حد من المرونة في الاجراءات المتبعة في اعداد وتنفيذ هذه المشاريع ؛

٢ - وتدعو كذلك في حالة موزامبيق ، ريثما يتم تنفيذ ما هو مطلوب في الفقرة ١ اعلاه ، جميع الدول الاعضاء وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو وجميع منظمات جهاز الامم المتحدة الانمائي وخاصة المؤسسات المالية الدولية ، ان تقدم على وجه السرعة المساعدة لجبهة تحرير موزامبيق في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العاجلة الملحة الناجمة عن حالة هذا البلد في فترة ما قبل الاستقلال ؛

٣ - وتطلب الى الامين العام ان يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تقريرا عن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ اعلاه .

الجلسة العامة ٢٣٢٣
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤١ (د - ٢٩) - تنظيم اعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعي

ان الجمعية العامة ،

اذ تؤكد المسؤوليات الموكولة ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بوصفه الهيئة المركزية المختصة بوضع السياسة العامة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة وتنسيق نشاطاتها في كل من الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ،

واذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وقرارها ٢٨٠١ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، وقرارها ٣١٧٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشان استعراض وتقييم الاستراتيجية ،

واذ تشير ايضا الى قرارها ٣١٧٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير كذلك الى قراريها ٣٢٠١ (د-٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ تدرك الحاجة الى وجود جهاز مناسب يقوم ، عن طريق التخطيط والبرمجة الفعالين لنشاطات هيئات مجموعة الامم المتحدة ، بتأمين قدر اكبر من الترابط والتنسيق ، متجاوبا بذلك مع الاحتياجات المتغيرة والجديدة في ميدان الانماء الاقتصادى والاجتماعي ،